حالة انفجار الموقف مع اسرائيل على الجبهات الاخرى . وهنا كان علـى المفاوض المصري ان يتساءل ـــ في الحدود الدنيا ـــ عن النوايا الاسرائيليـة المبيتة وراء هذا النص ، وان لا يغل نفسه بنفسه في مختلف الحالات وفي كل الظروف .

وفي المادة الرابعة تحديد لتحريك القوات المسلحة للطرفين وفق الخطوط الجغرافية المحددة والمبينة في الخرائط الملحقة بالاتفاقية . اما المادة الخامسة والتي تنص على ان قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة « اساسية وسوف تستمـر في القيام بعملها وستجدد مدتها سنويا » ، فهي تنازل آخر من جانب مصر اقرت فيه باستمرار تواجد قوات الامم المتحدة على الاراضي المصرية لتظل حاجزا بين قواتهـا وقوات الاحتلال الاسرائيلي لبقية الاراضي المصرية في سيناء . كما تضمن هذا التنازل تجديدا سنويا لهذه القوات بدل ان كانت مدة التمديد نصف سنوية كما بينـه القرار الدولي الذي انشئت قوات الطوارىء بموجبه وحددته الاحكام التفصيلية اللاحقة .

اما المادة السادسة فتتعلق بانشاء قوة مشتركة مـن الطرفين أثناء سريان هذه الاتفاقية ، والسابعة خاصة بالسماح بمرور بضائع اسرائيلية عبر قناة السويس ، والثامنة والاخيرة تتضمن نصا على اعتبار هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ووجوب مواصلة الاطراف التفاوض لتحقيق سلام نهائي في اطار مؤتمر جنيف للسلام .

هكذا اذن ، نجد ان كافة بنود الاتفاقية، باستثناء المادة الرابعة الخاصة بالانسحاب الاسرائيلي ، قد جاءت وفق مصالح اسرائيل وسياساتها في المنطقة . ويمكن القول كذلك ان اسرائيل قد حققت من خلال هذه الاتفاقية مكاسب سياسية هامة ، وكرست نهجها الخاص بالتعامل مع أطراف الصراع الاخرى في المنطقة ، هذا النهج المعبر عنه عمليا ببرنامج : « شبر من الارض مقابل ميل من السلام » . والسلام هذا هو سلام اسرائيل وليس سلام الشعوب العربية .

ما الذي بقي من حالة الحرب ؟

كما سبق ان ذكرنا فلقد توصل الطرفان ، الاسرائيلي والمصري، الى اتفاقية بينهما ، دون ان تتضمن نصا ينهي حالة الحرب بينهما . وبغير دخول في جـدل قانوني حول معنى انهاء حالة الحرب ، فان موافقة مصر على ذلك كانت ستعني ، باعتراف ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل السابق ، تخلي مصر عن باقي أراضيها المحتلة قانونيا لاسرائيل، وهو امر ما كانت ستقدم عليه دولة كمصر ، سواء بما انجزته في حرب تشرين او بما تمتلكه من امكانات تؤهلها لمواصلة الصراع لتحرير أراضيها المحتلة . الا انه وفقـا للمنطق المساوم الذي أداره وزير الخارجية الاميركية ، تم التوصل الى الاتفاقية مفرغة حالة الحرب من كل مضامينها العملية والقانونية أيضا . فقد أدت الاتفاقية بمعناها العملي الى تجميد الجبهة المصرية في الصراع مع اسرائيل واقرت عدم جواز استخدام القوة لفض النزاع ، وأدت بالتالي الى انهاء تعاقدي وواقعي لحالة الحرب ذاتها . اذ تنص المادة الاولى على ان « النزاع بين الطرفين وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية » . وقد تم بموجب هذه الاتفاقية انهاء كافة تعبيرات حالة الحرب ، وليس الحصار البحري ومرور الشحنات الاسرائيلية في قناة السويس أقل تعبيرات حالة الحرب التي استمرت زهاء ربع قرن .

وعبر نصوص هذه الاتفاقية تم الغاء كافة مسببات حالة الحرب . فهي لم تشر الى مسببات النزاع بين مصر واسرائيل او اسرائيل والاطراف العربية الاخرى . فقـد تجاهلت الاتفاقية قضية الاراضي العربية المحتلة كما تجاهلت صراحة وبكل وضوح قضية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .